

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1585

المعقودة عن طريق التداول بالفيديو يوم الثلاثاء، 27 تموز/يوليه 2021، الساعة 10/05.

الرئيسة: السيدة ليزلي إ. نورتن (كندا)



الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيسية (تكلمت بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة 1585 لمؤتمر نزع السلاح.

وأود بادئ ذي بدء أن أعرب عن ترحيبي الحار بالأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح، السيدة تاتيانا فالوفايا، التي انضمت إلينا على المنصة اليوم. ويسرني أيضاً أن أعرب عن ترحيبي الحار بزميلين جديدين اضطلعوا بمسؤولياتهما كممثلين لحكومتهم في المؤتمر. وأود أن أرحب بسفير نيجيريا وممثليها الدائم، سعادة السيد أبيودون ريتشاردز أديجولا، وسعادة سفيرة أوكرانيا وممثليها الدائمة، السيدة يفهينيا فيليبينكو. وباسم حكومتي وباسم المؤتمر، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد لكما كامل تعاوننا معكما ومساندتنا لكما في مهامكما الجديدة.

أيها الزملاء الموقرون، أود الآن أن أنتقل إلى المناقشة المفتوحة بشأن البند 7 من جدول الأعمال، الشفافية في مجال التسلح، وأود أن أدلي بدايةً ببعض الملاحظات باسم بلدي كندا.

إن الشفافية تؤثر تأثيراً كبيراً على جهودنا في مجال نزع السلاح. وتعزيز الشفافية في مجال التسلح يمكن أن يساهم في بناء جو دولي قوامه الثقة والاطمئنان، مما ييسر بدوره إحراز تقدم في تحقيق أهدافنا في مجال نزع السلاح. وفيما يتعلق بالأسلحة النووية، يمكن أن تساهم زيادة الشفافية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية - من حيث زيادة الوضوح بشأن العقائد والترسانات والقدرات النووية - في تهيئة مناخ يفضي إلى مفاوضات بشأن تخفيض الترسانات.

وتعتقد كندا، بصفتها عضواً في مبادرة استكهولم بشأن نزع السلاح النووي، أن تعزيز الشفافية أمر هام لتيسير تنفيذ العديد من خطوات نزع السلاح. وكندا، بصفتها عضواً في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، تعتقد أيضاً أن زيادة الشفافية توفر الطمأنينة إلى أن الدول الأطراف ملتزمة بتنفيذ التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهكذا تشجع المبادرة على تقديم تقارير وطنية قوية بموجب معاهدة عدم الانتشار، مما يرسى الأساس لإحراز مزيد من التقدم في تنفيذ المعاهدة.

(تكلمت بالفرنسية)

ومن شأن إرساء الشفافية والثقة أن يعزز أيضاً المعايير الدولية القائمة النازمة للفضاء. ويمكن للتعريف المتفق عليها للسلوك المسؤول والسلوك المهدد أن تساعد العالم على تقييم تصرفات الجهات الفاعلة في البيئة الفضائية. وهذه التدابير طريقة عملية لتحسين تبادل المعلومات بين الدول، والحد من مخاطر سوء التفسير، وزيادة مستوى الثقة بين الدول فيما يتعلق باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وكندا، بصفتها دولة طرفاً في معاهدة تجارة الأسلحة، يسرها أن تعزز الشفافية. وتوفر المعاهدة الوضوح الذي تمس الحاجة إليه فيما يتعلق بتداول الأسلحة التقليدية عبر الحدود الدولية. ونقترح أن تلتزم الدول التزاماً تاماً بالمعاهدة والمبادئ التوجيهية وأن تواصل العمل على وضع تدابير الشفافية وبناء الثقة.

(تكلمت بالإنكليزية)

قبل أن أفسح المجال لأي وفد آخر يرغب في التحدث عن هذا البند من جدول الأعمال، تلقيت طلباً خاصاً من ممثل الاتحاد الروسي الذي يود الإدلاء ببيان بروتوكولي. لديك الكلمة، سيدي.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): الزملاء الموقرون، طلبتُ الكلمة في بداية الجلسة مباشرة لكي أدلي ببيان قصير لا علاقة له بموضوع مناقشتنا اليوم. ولكنه يتعلق بالتأكيد بالجهود المشتركة التي أنا مقتنع بأننا يجب أن نبذلها بصفتنا مشاركين في مؤتمر نزع السلاح.

وباسم الوفد الروسي، أود أن أعرب عن عميق تعاطفنا مع جميع وفود البلدان التي كانت في الشهرين الماضيين ضحية كارثة طبيعية أخرى. فالفيضانات الناجمة عن الأمطار الغزيرة لم تتسبب في أضرار جسيمة فحسب، بل تسببت أيضاً في إلحاق خسائر في الأرواح البشرية. وأثرت عوامل الطبيعة

على أكثر من عشرة بلدان في أوروبا وروسيا والصين. ونحن ندرك تماماً جميع الصعوبات التي يواجهها سكان تلك البلدان التي عانت من عوامل الطبيعة لأن بعض المناطق الروسية كانت في حالة مماثلة.

وتذكرنا الطبيعة بمدى هشاشة عالمنا ومدى ضعفنا عندما نواجه كوارث طبيعية. ولم يتمكن العالم حتى الآن من التغلب على جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ونحن نواجه أصلاً تحديات جديدة تتطلب مرة أخرى تعبئة الموارد البشرية والمادية من أجل التخلص من عواقبها.

وتشكل مكافحة الكوارث الطبيعية واعتماد كل ما يلزم من تدابير للعودة إلى الحياة الطبيعية المهام ذات الأولوية لدى الدول التي تعاني من الفيضانات. والظروف المثالية للقيام بهذه المهام الملحة هي أجواء التفاهم والتعاون المتبادلين والأمن الحقيقي بدلاً من الأمن الزائف.

وهنا في جنيف، من خلال جهودنا المشتركة، يمكننا أن نسهم، بل يجب أن نسهم، في تهيئة هذه الأجواء. ومرة أخرى، أود أن أعرب عن تعاطفي مع مواطني البلدان التي عانت من كوارث طبيعية مفاجئة في الأشهر الأخيرة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على بيانه البروتوكولي. وقلوبنا بالتأكيد مع المتضررين من الفيضانات الرهيبة. وأعطي الكلمة الآن لسفير اليابان.

السيد أوغاساوارا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، أود أن أعرب لك عن خالص امتناني لاختيارك الشفافية في مجال التسليح موضوعاً للمناقشة، لأن الشفافية مسألة ذات أهمية أساسية في مضمار تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وأود أيضاً أن أعرب عن ترحيب الحار بزميلينا الجديدين سفير نيجيريا وأوكرانيا. وأود أيضاً، بصفتي ممثلاً لواحد من أكثر البلدان عرضة للكوارث في العالم، أن أضم صوتي إلى صوت ممثل روسيا الموقر لأعرب عن التعازي والتعاطف مع أولئك الذين عانوا مؤخراً من كوارث طبيعية.

لقد أقرت المؤتمرات الاستعراضية السابقة لمعاهدة عدم الانتشار بمبدأ الشفافية بوصفه أحد المبادئ الثلاثة لنزع السلاح النووي. وهو أهم مبدأ لأنه يدعم المبدأين الآخرين، وهما استحالة العودة إلى الوراء وقابلية التحقق. وبدون الشفافية، لا يمكن التحقق من نزع السلاح النووي؛ ولن تكون للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ثقة كافية في أن تدابير نزع السلاح النووي قد نفذت تنفيذاً لا رجعة فيه. وكما ذكرت الرئيسة في ملاحظاتها الأولية، فإن مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح قدمت مساهمة مهمة من حيث الشفافية.

ومنذ أن قُدمت، في عام 2012، ورقة العمل NPT/CONF.2015/PC.I/WP.12، التي تعرض مشروع شكل موحد للتقارير المتعلقة بنزع السلاح النووي، إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 2015، قامت مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، واليابان أحد أعضائها، بتقديم ورقة العمل المتعلقة بهذا الموضوع، عدة مرات، إلى عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك في الدورة الحالية.

وتعزيز الشفافية وآلية الإبلاغ في إطار عملية الاستعراض هذه أمر هام لمساءلة الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها على السواء. وعلى وجه الخصوص، إن الجهود التي تبذلها الدول الحائزة للأسلحة النووية لتعزيز الشفافية من خلال تقديم تقاريرها الوطنية، إلى جانب مناقشة هذه التقارير - بما في ذلك التوضيحات وتبادل المعلومات عن عقيدتها واستراتيجيتها وقدراتها النووية - تسهم في توطيد الأساس المشترك لتدابير بناء الثقة وجهود نزع السلاح النووي.

وفي هذا الصدد، قدمت مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح المقترحات التالية، من بين مقترحات أخرى: (أ) ينبغي لجميع الدول الأطراف أن تقدم تقارير عن التنفيذ من قبل جميع الدول الأعضاء؛ (ب) تُشجّع بقوة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الاتفاق على شكل موحد للتقارير وعلى مواصلة شرح وتبادل المعلومات المتعلقة بالمسائل التي تغطيها تقاريرها؛ (ج) ينبغي لجميع الدول الأطراف أن تتفق على إجراء مناقشة تفاعلية في المؤتمرات الاستعراضية وفي اللجان التحضيرية، وعلى إعداد تقارير وطنية منتظمة في المستقبل بتواتر محدد.

وعلى الصعيد الوطني، أسهمت اليابان أيضاً بنشاط في زيادة الشفافية فيما يتعلق بالأسلحة النووية، مثلاً من خلال تقديم ورقة العمل الوطنية المعنونة "الشفافية وتقديم التقارير وتعزيز عملية الاستعراض" (NPT/CONF.2015/WP.32) إلى مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 2015.

وتقدم اليابان أيضاً كل عام مشروع قرار بشأن إزالة الأسلحة النووية إلى اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي العام الماضي صدر قرار الجمعية العامة 71/75 بشأن مسارات العمل المشتركة والحوار الاستشاري من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية بأغلبية 150 صوتاً. ويشجع القرار جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة لأسلحة نووية، على أن تتخذ فوراً تدابير ملموسة لتعزيز الشفافية والثقة المتبادلة، بسبل من جعلتها تقديم تقارير متكررة ومفصلة عن تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعن الفرص المتاحة من أجل مناقشة هذه التقارير. وتعتقد اليابان أن هذا المقترح قد يوفر أساساً مشتركاً للمؤتمر العاشر لاستعراض معاهدة عدم الانتشار.

ولتعزيز الشفافية، قدم فريق الشخصيات البارزة المعني بإحراز تقدم هام في نزع السلاح النووي، الذي تروج له اليابان منذ عام 2017، طائفة متنوعة من المقترحات. فعلى سبيل المثال، ذكر تقرير رئيسه الذي نشر في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2019 أن الدول الحائزة للأسلحة النووية يمكن أن توافق على تقديم تقارير عن نظم أسلحتها النووية وحيازاتها من المواد النووية الصالحة للاستخدام في أسلحة في شكل مشترك متفق عليه.

وتعتقد اليابان أن الشفافية في نظم تحديد الأسلحة المتصلة بأنواع أخرى من الأسلحة هي على نفس القدر من الأهمية. وعلى وجه الخصوص، تعتبر الشفافية في مجال الأسلحة التقليدية عاملاً أساسياً لتعزيز الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بأسلحة بعضها البعض ومنع التكديس المفرط للأسلحة. ومن هذا المنظور، لعبت اليابان دوراً نشطاً في إطلاق سجل الأسلحة التقليدية، الذي يتطلب من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تقدم معلومات عن استيرادها وتصديرها وحيازاتها العسكرية ومشترياتها من خلال الإنتاج الوطني للأسلحة التقليدية. وما فتئت اليابان تقدم تقاريرها إلى السجل كل عام منذ إنشائه في عام 1993. وتدعو اليابان جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تزويد الأمين العام للأمم المتحدة بالمعلومات المطلوبة وفقاً للقرارات ذات الصلة.

وهناك صكوك دولية أخرى تتصل بالأسلحة التقليدية، مثل معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج عمل الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة، توفر أيضاً آليات مفيدة لتقديم التقارير. وتدعو اليابان أيضاً إلى تنفيذ آليات الإبلاغ المذكورة.

ولتدابير الشفافية وبناء الثقة نفس القدر من الأهمية في تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وساهمت اليابان في تعزيز الشفافية وتدابير بناء الثقة، من خلال تقديم، على سبيل المثال، ورقة عمل (BWC/MSP/2019/MX.3/WP.2/Rev.1) إلى اجتماع الخبراء في عام 2019 بهدف زيادة عدد التقارير التي تقدمها الدول الأطراف عن تدابير بناء الثقة. وبهذه المناسبة، اسبحوا لي أن أكرر دعوتنا

إلى الدول الأطراف لتقديم تقرير سنوي يتضمن معلومات عن مراكز البحوث والمختبرات، وبرامج البحوث، وتشخيص الأمراض المعدية، والتشريعات واللوائح والتدابير المحلية، فضلاً عن مرافق إنتاج اللقاحات.

ومن أجل تعزيز الثقة بين البلدان، وكذلك تعزيز مصداقية نظم تحديد الأسلحة، بما في ذلك معاهدة عدم الانتشار، فإن للجهود التي تبذلها كل دولة عضو لكي تكون مسؤولة وشفافة قدر الإمكان قيمة كبيرة. وستواصل اليابان تقديم مساهمات ملموسة لمواصلة تعزيز هذه الجهود.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفير اليابان على بيانه، وأعطي الكلمة الآن إلى

سفير نيجيريا.

السيد أديجولا (نيجيريا) (عبر وصلة فيديو) (تكلم بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، باسم الوفد النيجيري، اسمحي لي أن أهنئك وكندا على توليك مهام منصبك كخامس رئيس لمؤتمر نزع السلاح لدورة عام 2021. وفيما أنت توجهين دفعة أعمالنا، فإن وفدي على ثقة من أن مداولاتنا ستستترشد بخبرتك في المستقبل. ونؤكد لك تعاوننا التام ونغتنم هذه الفرصة أيضاً للإعراب عن تعهدنا التام بالتعاون معك وعن تقديرنا لجميع الرؤساء الستة، أي البرازيل وبلجيكا وبلغاريا وتشيلي والكاميرون وكندا، لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام 2021، لعملهم الدؤوب من أجل رفد أعمال المؤتمر.

كما نجزي التهاني للممثلة الشخصية للأمين العام للأمم المتحدة لدى مؤتمر نزع السلاح، السيدة تاتيانا فالوفايا، على عملها أمينة عامة لهذا المؤتمر.

ويؤيد وفدي تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به باسم مجموعة الـ 21. واستدراكاً لما قلت، السيدة الرئيسة، يود وفدي أن يدلي بالملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

وإنني إذ أهنئ مؤتمر نزع السلاح على إنجازاته التاريخية السابقة في مجال نزع السلاح النووي، لا سيما جهوده المضنية التي توجت بالتفاوض على معاهدة عدم الانتشار النووي ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وغيرهما، فإنه من المحزن والمؤسف أن مؤتمر نزع السلاح أصبح، في رأينا، منذئذ زائداً تماماً عن الحاجة وفشل لأكثر من عقدين في التفاوض بشأن أي صك ملزم قانوناً. وبالنسبة لنا، أصبح برنامج عمل المؤتمر، الذي يفترض أنه برنامج روتيني لأي مؤتمر جاد التفكير، عبئاً يُطوق عنق مؤتمر نزع السلاح، الذي فشل مرة أخرى هذا العام في اعتماد برنامج عمل.

ومنذ أن نالت نيجيريا استقلالها في عام 1960 وهي تؤكد على أهمية نزع السلاح النووي، وانضمامنا، منذ عام 1962، إلى لجنة الأمم المتحدة الثمان عشرية لنزع السلاح، وهي سلف لجنة نزع السلاح التي تحولت لاحقاً إلى مؤتمر نزع السلاح، وهو الهيئة الدائمة الوحيدة في العالم للتفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف.

وسعيّاً إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، فإذ فاضل بلدي، إلى جانب بلدان أفريقية أخرى، على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، أو معاهدة بيليندابا؛ وهذه المعاهدة تحظر، من النواحي العملية، إجراء بحوث على الأجهزة المتفجرة النووية وتطويرها وتصنيعها وتخزينها في أراضيها. ونحن ناشطون جداً في هذا المجال، إلى حد أننا عالجنا معالجة كبيرة أيضاً مسألة إلقاء النفايات المشعة في الأراضي. وتمثل المعاهدة رفض أفريقيا للأسلحة النووية، وتصميمها على ضمان خلو القارة الأفريقية تماماً من أي أسلحة دمار شامل، وعدم استخدامها حقل تجارب لاختبار أي جهاز. وإن دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ، وهي معاهدة عملت نيجيريا بجد، إلى جانب بلدان بارزة أخرى، على التفاوض بشأنها وتحقيقها، يدل أيضاً على تصميمنا على تخليص العالم من الأسلحة النووية. وفي الوقت الذي تجري فيه الاستعدادات لعقد أول اجتماع للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في الربع الأول من العام المقبل، تحت نيجيريا الدول التي لم توقع على المعاهدة ولم تصدق عليها على أن تفعل ذلك.

وغني عن القول إنه لا يوجد مسار أفضل للعالم سوى الطريق الذي يقودنا إلى الإزالة الكاملة لجميع الأسلحة النووية. ومن المحزن أنه على الرغم من المعرفة التي نمتلكها جميعاً عن الخطر الواضح الذي يتهدد البشرية من جراء الأسلحة النووية، فإننا ما زلنا نكافح من أجل إزالتها. وما زالت دول عديدة تخصص الموارد والقوى العاملة الشحيحة جداً التي كان ينبغي تخصيصها للتنمية البشرية لإنتاج وتطوير الخطر الوحيد المؤكد الذي يتهدد البشرية اليوم، في حين أنه ينبغي، في اعتقادنا، توجيه الجهود نحو تحقيق الأمن البشري للجميع.

وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) المستمرة مثال على ذلك، وقد فضحت تداعياتها الصحية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من التداعيات السلبية جميع نقاط ضعفنا عبر جميع الخطوط الفاصلة وسلطت الضوء على أنه إذا كنا نتحرك في الاتجاه الخاطئ، يجب علينا أن نعالج تلك المسألة؛ وليس عدد الأسلحة النووية التي جمعناها هو الذي سينقذنا، بل إن مستوى الأمن البشري الذي يمكننا تحقيقه في عالمنا هو الذي سيقدر مصير العالم. وأحث جميع الحكومات والدول، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على أن تبدأ في الابتعاد عن طريق الدمار النووي وأن تسلك طريق تحقيق الأمن البشري بجميع أشكاله. وهذا هو المسار الوحيد المؤكد للبشرية. وأسوة بساداكو ساساكي، الطفلة الصغيرة التي كانت في الثانية من عمرها عندما انفجرت قنبلة هيروشيما ودل التشخيص الطبي على إصابتها بسرطان الدم في سن العاشرة، يجب علينا جميعاً أن نعقد العزم على إزالة الأسلحة النووية وأن نثابر في عملنا إلى أن نحقق هدف إزالتها كاملة.

وفي عام 2021، فشل مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى في الاتفاق على برنامج عمل، ناهيك عن بدء التفاوض على صك ملزم قانوناً بشأن أي من ولاياته الأساسية. وبسبب ذلك الجمود والتكرار على مدى السنوات العشرين الأخيرة، بات يُنظر إلى مؤتمر نزع السلاح على أنه كلبٌ ضارٍ منزوع الأنياب وبرنامج ثرثرة سنوي لا تُرجى منه أي فائدة. ولهذا السبب يعتقد وفدي اعتقاداً قوياً أن الوقت قد حان لتصحيح هذا الوصف السلبي لمؤتمر نزع السلاح.

ومن المقرر أن يعقد اجتماع خبراء اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام 2020، الذي تأجل انعقاده بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، في الفترة من 30 آب/أغسطس إلى 8 أيلول/سبتمبر 2021، والاجتماع يتيح للدول الأعضاء فرصة لمواصلة العمل من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين. ومدى نجاحنا في التعامل مع اجتماع الخبراء سيكون بمثابة بطاقة درجات لعام 2021. ولكن بالمثل، فإن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار، المقرر عقده الآن في كانون الثاني/يناير 2022 في مقر الأمم المتحدة، رهناً بالتطورات التي تطرأ على جائحة كوفيد، هو أيضاً فرصة ميمونة لأوساط نزع السلاح للمشاركة.

ويرحب وفدي ترحيباً حاراً بإدراج البند 7 من جدول الأعمال، المتعلق بالشفافية في مجال التسليح، لمناقشته في جلسة عامة. ولكن أقصى آمياتنا لا تزال معلقة على الإزالة الكاملة للأسلحة النووية من جانب الدول الحائزة لتلك الأسلحة، بغية الوفاء، بحسن نية، بالتزاماتها القانونية التي تشدد عليها المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ولا تزال نيجيريا تشعر بالقلق إزاء الخطر المتزايد الذي يتهدد السلم والأمن الدوليين نتيجة لتزايد انعدام الشفافية في نزع السلاح النووي، لا سيما عدم تجديد الصكوك الدولية، بما في ذلك معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، التي يبدو أنها تعزز الشفافية في تحديد الأسلحة النووية.

ومن الجدير بالذكر أنه بالإضافة إلى أن معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى أضفت شفافية غير مسبقة في مجال تحديد الأسلحة النووية، فإنها أصبحت أول اتفاق لنزع السلاح النووي يتطلب إزالة النظم ذات القدرة النووية وهي تتضمن أحكاماً تكفل عدم الرجوع عن التخفيضات النووية.

وفي هذا الخصوص، فإن عدم تجديد المعاهدة يشكل بالتالي مصدر قلق لبلدي. ورغم أن الدول الحائزة لأسلحة نووية أبدت مزيداً من الجدية والاهتمام بضمان شفافية البرامج النووية السلمية في الدول غير الحائزة لأسلحة نووية، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تطبيق الضمانات الدولية التي تديرها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن الدول الحائزة لأسلحة نووية أسدلت على أنشطتها النووية العسكرية ستاراً من السرية. وظلت جميع جوانب إنتاج المواد الانشطارية والرؤوس الحربية، وأعداد الرؤوس الحربية، وعمليات الانتشار والقدرات، تخضع إلى حد كبير لحراسة مشددة وتصنف في باب الأسرار الوطنية.

وأصبحت الشفافية في مجال تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي مسألة حيوية في ضوء الخطر المتزايد الذي يهدد السلم والأمن الدوليين، لا سيما من قبل بعض الدول ذات القدرة النووية والجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك الإرهابيون. والشفافية مهمة بالنظر إلى أن المسألة يمكن أن تساعد في منع سرقة الرؤوس الحربية والمواد النووية وتحويلها، كما أن تدابير الشفافية تؤدي إلى زيادة القدرة على التنبؤ بقدرات الدول، مما يبسر التفاهات المشتركة، ويخفف حدة التوتر ويخفض المخاطر النووية.

وفي هذا الصدد، جدير بنا أن نتطرق إلى الجهود التي يبذلها بلدي وغيره من أعضاء مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح فيما يتعلق بالشفافية. فهذه المجموعة، التي أنشئت في أيلول/سبتمبر 2010، تضم، بالإضافة إلى بلدي، أستراليا وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وبولندا وتركيا وشيلي والفلبين وكندا والمكسيك وهولندا واليابان، وتركز أساساً على الخطوات العملية التي تسعى إلى تعزيز النتائج التوافقية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2010 وزيادة الشفافية في الطريقة التي نقي بها الدول الحائزة لأسلحة نووية بالتزاماتها في مجال نزع السلاح.

وختاماً، تحت نيجيريا جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح على التطلع إلى ما يتجاوز مصالحنا الوطنية ويحقق الخير الأعم لعالم خال من الأسلحة النووية. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يوقف تدريبه المستمر إلى مستوى منتدى يناقش المسائل الإجرائية على حساب ولايته الأساسية المتمثلة في التفاوض بشأن صكوك نزع السلاح الملزمة قانوناً. وقد حولنا، نحن الأعضاء، هذا المؤتمر إلى أضحوكة وكان يوماً مؤثراً نبيلاً جرت فيه مفاوضات بشأن معاهدات رئيسية لنزع السلاح. ولهذا السبب نناشد الجميع وندعو جميع الأعضاء إلى تغيير هذا السرد؛ ويقع على عاتقنا، نحن الدول الأعضاء الخمس والسنتين جميعاً، أن نفعل ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفير نيجيريا على بيانه. الزملاء الموقرون، أعطي الكلمة الآن لزميلتنا الجديدة من أوكرانيا.

السيدة فيليبينكو (أوكرانيا) (تكلمت بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، أيها الزملاء الموقرون، بما أن هذه هي أول مداخلة لي بصفتي الجديدة كممثلة دائمة لأوكرانيا لدى مؤتمر نزع السلاح، اسمحي لي من فضلك أن أهنئك على توليك مهام منصبك وأن أشكرك وأشكر زملائي الآخرين على كلمات الترحيب الحارة التي وجهتموها إلي. وأرجو أن تتأكدوا من تعاون وفد بلدي الكامل معكم ومع الأمانة وجميع البلدان الشريكة من أجل تحقيق أهداف مؤتمر نزع السلاح في هذه الظروف الصعبة للغاية.

وأود أيضاً أن أعرب عن امتناننا للرئاسة الكندية لتنظيمها هذه المناقشة المواضيعية مع التركيز على البند 7 من جدول الأعمال، الشفافية في مجال التسلح. واسمحوا لي أن أبدأ بالقول إن أوكرانيا تؤيد تأييداً تاماً تدابير الشفافية الملائمة والممكنة في مجال التسلح لتعزيز الثقة المتبادلة بين الدول والمناطق ولتعزيز السلام والأمن والاستقرار في العالم.

ونحن نعتقد أن آليات تبادل المعلومات التي أنشئت داخل الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وترتيب فاسينار قد فتحت المجال للمناقشة والتفاعل بين الدول وأتاحت إمكانية وضع معايير

دنيا للشفافية. وقد أسهم سجل الأسلحة التقليدية في إضفاء الشرعية على ممارسة تبادل المعلومات. كما أنه مصدر فريد للمعلومات عن عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي.

وفي الوقت نفسه، لا تزال أوكرانيا تشعر بقلق بالغ من أن نقل الأسلحة بصورة غير مشروعة وتكديسها على نحو يزعزع الاستقرار وإساءة استخدامها لا يزال يشكل خطراً تهدد السلم والأمن الدوليين، ويتسبب في إلحاق خسائر فادحة في الأرواح، ويسهم في زعزعة الاستقرار وانعدام الأمن في العديد من مناطق العالم.

وعندما ينفذ نظام تحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة والأمن تنفيذاً كاملاً، يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في ضمان الاستقرار العسكري والشفافية والقدرة على التنبؤ في أوروبا وخارجها. وقد خضع المشهد الأمني الإقليمي الحالي لتحولات هائلة حيث جرى التأكيد على المبادئ والالتزامات الأساسية والقواعد الأمرة للقانون الدولي.

ولا يزال الاتحاد الروسي أكبر مصدر لهذه التطورات السلبية. وبشأنها عدواناً مسلحاً على أوكرانيا وجورجيا واحتلال أجزاء من أراضيها ذاتي السيادة، حولت روسيا هذه المناطق إلى مناطق رمادية لا يمكن لأنشطة التحقق الوصول إليها واستبعدتها من تبادل المعلومات العسكرية بموجب صكوك تحديد الأسلحة ونظم تدابير بناء الثقة والأمن. ولدى الاتحاد الروسي كميات هائلة من الأسلحة وأعداد كبيرة من الأفراد العسكريين ومعلومات في هذه الأراضي. وناشد بقوة إعادة كامل منطقة تطبيق جميع صكوك تحديد الأسلحة وأنظمة تدابير بناء الثقة والأمن على كامل أراضي أوكرانيا وجورجيا داخل الحدود المعترف بها دولياً. والطريقة الوحيدة لتحقيق هذا الهدف هي انسحاب قوات الاحتلال الروسية انسحاباً كاملاً وغير مشروط وفوري من هذه الأراضي ونزع السلاح فيها.

ولم يكن قرار روسيا الانسحاب من معاهدة السماوات المفتوحة قراراً مفاجئاً لنا. وبهذه الطريقة، يكمل الاتحاد الروسي المسار الذي تعمد استخدامه في منتصف العقد الأول من هذا القرن لتدمير جميع النظم التي أسهمت في الانضباط العسكري في أوروبا، وحدث من نشر الأسلحة الهجومية ومنعت الأنشطة العسكرية المفاجئة الواسعة النطاق في منطقة أوروبا/المحيط الأطلسي.

إن الحشد العسكري الروسي الواسع النطاق والاستفزازي والمزعزع للاستقرار من غير إشعار هذا العام بالقرب من الحدود مع أوكرانيا - وهو حشد غير قانوني للقوات والمعدات العسكرية في شبه جزيرة القرم المحتلة احتلالاً مؤقتاً ومياهاها الإقليمية - وجه ضربة أخرى لصكوك تحديد الأسلحة المقررة ولنظام تدابير بناء الثقة والأمن، ولا يزال يشكل مصدر قلق بالغ لنا.

وأدان المجتمع الدولي بشدة هذه الأعمال في القرار الذي اتخذته الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في 7 تموز/يوليه من هذا العام. ولا تزال أوكرانيا ملتزمة بالتنفيذ الكامل، نصاً وروحاً، للالتزامات القائمة بموجب صكوك تحديد الأسلحة التقليدية ونظام تدابير بناء الثقة والأمن. ونؤيد تحديث وثيقة فيينا لعام 2011 بشأن تدابير بناء الثقة والأمن ووضع المزيد من هذه التدابير.

وفي الوقت نفسه، ما فتئت أوكرانيا تضع موضع التنفيذ ترتيبات جديدة ومعززة لتنفيذ وثيقة فيينا في ظل العدوان الخارجي المستمر والاحتلال المؤقت لأجزاء من أراضيها. وعلى وجه الخصوص، تبذل أوكرانيا بروح من الانفتاح والشفافية قصارى جهدها في مثل هذه الظروف الصعبة لتمكين الدول الأخرى من إجراء عمليات تفتيش تزيد عما هو مقرر في المناطق التي تثير القلق. ووسعت أوكرانيا نطاق عمليات التفتيش، مما أتاح لأفرقة التفتيش تلقي طائفة واسعة من الإحاطات الإعلامية من السلطات الإقليمية في مؤسسات الدولة الأخرى.

ولا تزال أوكرانيا ملتزمة بالتنفيذ الكامل والمخلص لالتزاماتها بموجب معاهدة السماوات المفتوحة. وقامت أوكرانيا بما مجموعه 50 رحلة مراقبة في إطار الحصة الفعلية واستضافت 53 بعثة رصد في أراضيها، بما في ذلك 48 بعثة من الحصص السلبية، و4 رحلات جوية تدريبية مع دول مشاركة أخرى وبعثة طوارئ واحدة كجزء من فريق متعدد الجنسيات من المراقبين. وبالإضافة إلى ذلك، وبغية تعزيز الثقة والأمن على الصعيد الإقليمي، تقي أوكرانيا بثبات بالتزاماتها بموجب الاتفاقات الثنائية مع البلدان المجاورة.

وفي محافل دولية مختلفة، أثارت أوكرانيا مسألة النقل غير المشروع للأسلحة من الاتحاد الروسي إلى الأراضي المحتلة مؤقتاً في القرم ومنطقتي دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا. وهناك أدلة كافية وموثوقة قدمها المراقبون الدوليون لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي وممثلوها الأوروبيون، وأعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فضلاً عن تقارير وسائط الإعلام الجماهيري بأن عمليات النقل هذه مستمرة. ومن الجدير بالذكر أن كمية كبيرة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا تزال تنقل من الأراضي الروسية إلى المناطق المحتلة في أوكرانيا بحجة ما يسمى بالقوافل الإنسانية. وتخالف عمليات النقل الدولي غير القانونية للسلع والمعدات العسكرية من الاتحاد الروسي إلى شبه جزيرة القرم المحتلة وعبر الأجزاء غير الخاضعة للرقابة من الحدود الأوكرانية الروسية في دونباس مخالفة واضحة أحكام القانون الدولي والمبادئ الرئيسية للشفافية والأسلحة ويجب عدم التساهل معها، كما يجب ألا تمر دون رد.

وختاماً، اسمحوا لي أن أعيد تأكيد اعتقاد أوكرانيا بأنه يجب علينا، من أجل تحقيق تقدم في مجال نزع السلاح، أن نكفل أولاً امتثال جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للصوصك الدولية القائمة المتعلقة بالحد من الأسلحة وعدم الانتشار، مع الحؤول دون أن تصاب بمزيد من الضعف؛ وهذا ما سيتعين تأكيده بأفعال ملموسة. وهذا من شأنه أن ييسر خلق انتماء وثقة، وهما ركيزتان أساسيتان من ركائز عملنا الثمر هنا في مؤتمر نزع السلاح. وستواصل أوكرانيا الإسهام في المساعي الحقيقية الرامية إلى تحقيق أهداف مؤتمر نزع السلاح ومقاصده كعنصر حيوي في النظام الدولي القائم على القواعد، وتتطلع إلى العمل كشريك موثوق ومسؤول معك، السيدة الرئيسة، ومع جميع الدول الأعضاء الراغبة في ذلك، من أجل التوصل إلى حل في أقرب وقت ممكن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السفيرة على بيانها. وأعطي الكلمة الآن لمندوبة الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة ماكيرنان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، أود أنا أيضاً أن أرحب ترحيباً حاراً بالسفيرة الجديدة من أوكرانيا وبسفيرتنا الافتراضي من نيجيريا. وإنه لمن دواعي سروري أن يكون معنا هنا.

وترحب الولايات المتحدة بفرصة اليوم لمناقشة الشفافية في مجال التسلح. وكنا أيدنا هذا المفهوم تأييداً قوياً منذ نشوئه وما زلنا نؤيده. والشفافية هي الأساس الذي يمكن للمجتمع الدولي أن يبني عليه الثقة، وأن يتجنب سوء الفهم وسوء التواصل كلما أمكن، وأن يحل المسائل التي تنشأ.

لقد نشأت مبادرة الشفافية في مجال التسلح في نهاية الحرب الباردة، عندما شكك الكثيرون منا في أهمية جدول أعمال أمني متعدد الأطراف ركز حصراً على أسلحة الدمار الشامل وفشل في التصدي للأسلحة التقليدية. ودفعت النزاعات العنيفة في الثمانينات وغزو صدام حسين للكويت في عام 1990 المجتمع الدولي إلى العمل. وكان علينا أن نوازن بين فكرة الحاجة إلى نظام للشفافية والحقوق السيادية للدول في الدفاع عن نفسها.

وكانت المفاوضات معقدة، بل وملتوية، ولكننا ثابروا ونجحنا بإصدار قرار الجمعية العامة 36/46 لام، المعنون "الشفافية في مجال التسليح"، في 6 كانون الأول/ديسمبر 1991. وبصدور ذلك القرار، أنشأنا عملية ذات مسارين. المسار الأول أنشأ سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وطالب المسار الثاني هذه الهيئة، أي مؤتمر نزع السلاح، بتناول هذا الموضوع.

وقد حقق السجل، بكل المقاييس، نجاحاً باهراً، إذ وضع قاعدة عالمية للشفافية والمساءلة في المسائل العسكرية وعزز السيطرة المدنية على الجيش. ومنذ إنشاء السجل في عام 1992، قدم أكثر من 170 بلداً تقارير إليه مرة واحدة على الأقل، ويقدر أن تقاريره تغطي معلومات عن أكثر من 90 في المائة من التجارة الدولية بالأسلحة التقليدية. ويشارك فيه أعضاء من كل مجموعة إقليمية تابعة للأمم المتحدة. وقد استخدمت منظمة الدول الأمريكية والمنظمات الإقليمية الأخرى السجل كأساس للبناء على الشواغل الأمنية الإقليمية والتصدي لها. كما أنها وفرت نقطة انطلاق للتفاوض بشأن معاهدة تجارة الأسلحة. والسجل هو حقاً تدبير عالمي لبناء الثقة وتحقيق الشفافية.

وعقد الأمين العام سلسلة من اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين لاستعراض عملية تشغيل السجل وتقديم توصيات بشأن مواصلة تطويره. وقد أدت هذه الاجتماعات إلى توسيع السجل ليشمل أسلحة إضافية، مع إضافة منظومات دفاع جوي محمولة ومدفعية يتراوح عيارها بين 75 ملم و100 ملم في عام 2003، وسفن حربية بحرية يتراوح وزنها بين 500 طن متري و750 طناً مترياً في عام 2006، وأسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة ومركبات جوية مسلحة مسيرة في عام 2019. وتدل هذه الإضافات الموضوعية على استمرار حيوية السجل وأهميته.

وكمبادرة مستقلة وموازية، تقوم وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً بنشر "النفقات العسكرية ونقل الأسلحة في العالم" سنوياً، وهذه سلسلة من المنشورات التي صممت لتكون مرجعاً وافياً عن النفقات العسكرية، ونقل الأسلحة، والقوات المسلحة، وبيانات اقتصادية مختارة، ومؤشرات نسبية تتألف من نسب عسكرية واقتصادية ذات صلة، على أساس سنوي. والهدف من ذلك هو تزويد الأوساط المعنية بتحديد الأسلحة والأمن الدولي ببيانات مفيدة وشاملة ودقيقة، مشفوعة بتحليلات وبأبرز المعلومات.

وفي حين أن مستوى المشاركة السنوية في السجل مرتفع مقارنة بصكوك الأمم المتحدة الأخرى المتعلقة بالشفافية، مثل تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية، فإن هذا المستوى تقلب على مر السنين. وشارك في التسعينات ما متوسطه 94 دولة كل عام. وبين عامي 2000 و2007، زادت المشاركة إلى 103 دول في المتوسط كل عام. وللأسف، انخفض مستوى المشاركة في السجل منذ عام 2008 انخفاضاً كبيراً، ووصل إلى مستوى متدن يعادل 33 دولة في عام 2020.

ويمكن أن يعزى جزء من هذا الانخفاض إلى نجاح السجل ذاته كتدبير عالمي للشفافية، الذي رافقه ظهور تدبير متفرع عنه هو معاهدة تجارة الأسلحة التي بدأت تتبلور في أعمال فريق خبراء حكوميين تابع للأمم المتحدة في عام 2008. وارتكزت معاهدة تجارة الأسلحة إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة الثقيلة بإضافة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهذا ما جعل المعاهدة أكثر صلة مباشرة بالشواغل الأمنية لعدد أكبر من الدول. وفي عام 2019، استجاب السجل لهذا الأمر بتوسيع نطاقه ليشمل وضع تقارير عن عمليات نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

كما وقع بعض الالتباس بشأن العلاقة بين سجل الأمم المتحدة ومعاهدة تجارة الأسلحة. ويبدو أن دخول المعاهدة حيز النفاذ في عام 2014 دفع بعض الدول الأطراف فيها إلى الاستنتاج بأن المعاهدة جعلتنا في غنى عن السجل، بحجة افتراض مفاده أن أي معاهدة ملزمة قانوناً تتطلب رفع تقارير عن عمليات النقل الدولية تفوق تدبيراً طوعياً من تدابير بناء الثقة. على أن هذه الدول لا تدرك أن الصكين يخدمان أغراضاً مختلفة

وأن الولد منهما يتمم الآخر حقاً. فغرض معاهدة تجارة الأسلحة ضمان أن تجري التجارة الدولية بالأسلحة التقليدية بطريقة مسؤولة؛ والغرض من سجل الأمم المتحدة أن يساعد في منع التكتيس المفرط والمزعزع للاستقرار للأسلحة التقليدية. وينبغي للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة أن تقدم بيانات إلى أمانة معاهدة تجارة الأسلحة وسجل الأمم المتحدة كليهما، وليس إلى هذه الأمانة أو ذلك السجل فحسب.

وستعقد الأمم المتحدة اجتماعاً لفريق آخر من الخبراء الحكوميين في عام 2022، وإحدى النقاط الرئيسية التي سيركز عليها الفريق في مناقشاته هي كيفية وقف انخفاض عدد التقارير الوطنية المقدمة إلى السجل وكيفية تمكين دوره كمتدبير عالمي من تدابير بناء الثقة يشجع على استتباب السلام والاستقرار الدوليين. والولايات المتحدة تتطلع إلى هذه المناقشة. وللأسف، لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح من القيام بدوره.

وكانت مهمتنا تتمثل في "معالجة مسألة الجوانب المترابطة للتكتيس المفرط والمزعزع للاستقرار للأسلحة، في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك الحيازات والمشتريات من خلال الإنتاج الوطني، ووضع وسائل عملية عالمية وغير تمييزية لزيادة الانفتاح والشفافية في هذا المجال" و"معالجة مشكلتي الانفتاح والشفافية المتصلتين بنقل التكنولوجيا الرفيعة ذات التطبيقات العسكرية وأسلحة الدمار الشامل، وإيجاد وسائل عملية لزيادتهما". ورغم عدم تحديد أي إطار زمني لعمل مؤتمر نزع السلاح، فإنني مضطر لأن أعتقد أن أسلافنا لن يعتبروا فترة 30 عاماً بمثابة "في أقرب وقت ممكن".

ومؤتمر نزع السلاح بدأ بداية واعدة بشأن الشفافية في مجال التسلح. وكناً أضفناها في عام 1992 كأول بند جديد في جدول الأعمال منذ أكثر من 10 سنوات وأول بند يتعلق مباشرة بمراقبة الأسلحة التقليدية. وعُقدت اجتماعات غير رسمية خلال السنة الأولى لتعريف المؤتمر بهذا الموضوع. وفي عام 1993، شكّل المؤتمر اللجنة المخصصة للشفافية في مجال التسلح وبدأت اللجنة العمل على تطوير وسائل عملية لزيادة الانفتاح والشفافية في المسائل العسكرية.

ولسوء الحظ، بدأت الأمور في تلك المرحلة تتحرف عن مسارها. وانقسمت اللجنة المخصصة إلى معسكرين: أولئك الذين يريدون مناقشة الشفافية في مجال الأسلحة التقليدية وأولئك الذين يريدون مناقشة الشفافية في مجال أسلحة الدمار الشامل. ورغم مناقشة 16 ورقة عمل ومجموعة من الاقتراحات الأخرى، لم تتمكن اللجنة المخصصة قط من تجاوز الخلافات لإيجاد أرضية مشتركة بشأن مقترحات ملموسة.

وفي عام 1995، بلغت هذه الخلافات حداً تحولت فيه إلى مناقشة عامة في مؤتمر نزع السلاح بشأن العلاقة بين نزع السلاح التقليدي والنووي، وشكل المؤتمر لجنتين مخصصتين فقط في ذلك العام، إحداهما بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية والأخرى بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية. واستمرت المفاوضات بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، ولكن للأسف، على الرغم من أن مؤتمر نزع السلاح شكل لجنة مخصصة بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية في عام 1995، فإن المؤتمر لم يختار رئيساً له، واحتجز رهينة لاتفاق بشأن إعادة إنشاء لجان مخصصة للشفافية في مجال التسلح، وضمانات الأمن السلبية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وإنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي. والباقي في ذمة التاريخ. وكان ذلك هو أصل الشلل الذي يصيب هذا المؤتمر اليوم.

وها نحن نتوجه مسرعين إلى يومنا هذا، فتجدنا وصلنا إلى حد نرى فيه أن إنشاء أي لجنة مخصصة سيكون دليلاً على إحراز تقدم في مؤتمر نزع السلاح. وحبذا لو تنكرنا أن الأمر لم يكن كذلك دائماً، وأن المفهوم المحفز وراء مبادرة الشفافية في مجال التسلح صالح اليوم كما كان وقتذاك.

وتحقيقاً لهذه الغاية، تواصل الولايات المتحدة دعمها لضرورة أن يقوم مؤتمر نزع السلاح بوضع وسائل عملية لزيادة الشفافية، كما كلفنا بذلك. ونعتقد أن هذا الموضوع وثيق الصلة بجميع بنود جدول

الأعمال الأساسية وينبغي إدراجها في المناقشات المتعلقة بها جميعاً. وتحقيقاً لهذه الغاية، نأسف مرة أخرى لأننا لم نتمكن من إجراء مناقشات غير رسمية بشأن الهيئات الفرعية هذا العام أو حتى الموافقة عليها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية على بيانها، وأعطي الكلمة الآن لسفير الهند.

السيد شارما (الهند) (عبر وصلة فيديو) (تكلم بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، يسر الهند في البداية أن ترحب بالسيد أديجولا سفير نيجيريا والسيدة فيليبينكو سفيرة أوكرانيا لدى أسرة مؤتمر نزع السلاح، وتود أن تؤكد لهما دعمنا وتعاوننا الكاملين خلال فترة عملهما هنا في جنيف. وأود أيضاً أن أنوه إلى أن السيدة فالوفايا، الأمينة العامة للمؤتمر، موجودة معنا.

لقد بلغنا قبل بضعة أيام نبأ وفاة السفير ميا ثان، وهو أحد الممثلين الدائمين السابقين لميانمار لدى مؤتمر نزع السلاح. وتود الهند أن تشيد بذكرى السفير ثان، الذي تميز بوصفه ممثلاً قديراً لبلده في المؤتمر، وساهم إسهاماً كبيراً في عملنا في هذه الهيئة.

وتتضم الهند أيضاً إلى الزملاء الذين تكلموا قبلي في الإعراب عن خالص تعازينا على الخسائر في الأرواح الناجمة عن الكوارث الطبيعية الأخيرة.

إن مناقشة اليوم في المؤتمر تتعلق ببند هام من بنود جدول الأعمال يتصل بالشفافية في مجال التسلح. وتعتقد الهند أن الشفافية أداة ضرورية لبناء الثقة وتعزيز الثقة المتبادلة بين الدول. وبغية ضمان أوسع مشاركة ممكنة من جانب الدول والمساهمة بفعالية في عملية بناء الثقة، ينبغي أن تتفق الدول كلها على تدابير لتعزيز الشفافية في مجال التسلح. ويجب أيضاً أن تحترم التدابير الرامية إلى تعزيز الشفافية في مجال التسلح الحق الطبيعي للدول في الدفاع عن النفس، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ولا يمكن لهذه التدابير أن تقيد الحق المشروع للدول في حيازة أو إنتاج أسلحة للدفاع عن النفس أو أن تمس به، وحققها في السعي إلى تحقيق مصالحها الأمنية الوطنية.

وفيما يتعلق بالشفافية المتصلة بأسلحة الدمار الشامل، توفر اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية الأطر الأساسية النازمة للأسلحة البيولوجية والكيميائية على التوالي. وفيما يتعلق بالشفافية المتصلة بالأسلحة النووية، تعتقد الهند أنها لا يمكن أن تكون عاملاً مستقلاً، بل ينبغي أن تشكل جزءاً من إطار متعدد الأطراف متفق عليه يشمل جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، بما يتفق مع مصالحها الأمنية الوطنية.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، دعمت الهند سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وقدمت تقارير وطنية بانتظام إلى السجل. وشاركت الهند بنشاط في استعراضات السجل التي تجري كل ثلاث سنوات، وهي تؤيد الجهود الرامية إلى زيادة تحسينه فضلاً عن الجهود الرامية إلى إضفاء طابع عالمي على المشاركة. وأيدت الهند أيضاً القرار المتعلق بالمعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، بما في ذلك شفافية النفقات العسكرية. والهند ساهمت أيضاً في عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظام الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية في عام 2011. وتقدم الهند تقاريرها الوطنية بانتظام إلى برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة، وكذلك بموجب الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها. كما أن الهند عضو في ترتيب فاسينار منذ عام 2017. وتتطلع الهند إلى الانخراط مع الدول الأعضاء لمناقشة هذا الجانب الهام من أعمالنا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفير الهند على بيانه. وأود أن أتقدم بتعازينا لأسرة وأصدقاء السفير ثان من ميانمار. أعطي الكلمة الآن لمندوبة فرنسا.

السيدة ديلاروش (فرنسا) (عبر وصلة فيديو) (تكلت بالفرنسية): السيدة الرئيسة، أرحب بالأمانة العامة للمؤتمر، الموجودة معنا اليوم، ورحب وفدي بسفير نيجيريا وسفيرة أوكرانيا. كما أشارك في رسائل التعزية الموجهة إلى البلدان التي عانت من الفيضانات وإلى أسر الضحايا.

إن فرنسا تسلم بالطابع الأساسي للشفافية فيما يتعلق بنزع السلاح وتحديد الأسلحة؛ ويتيح موضوع اليوم فرصة لنا لمناقشة أمور كثيرة، مثل جهود الرئاسة الفرنسية للعملية التي تتبعها الدول الحائزة للأسلحة النووية، المعروفة باسم عملية الدول الخمس، لتشجيع الشفافية في المذاهب النووية والحد من المخاطر الاستراتيجية، أو جهود الشفافية في سياق معاهدة تجارة الأسلحة أو اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ولكنني أود أن أركز ملاحظاتي اليوم على موضوع معين. إن قرار الجمعية العامة 36/75، الذي ترعاه المملكة المتحدة وتشارك فرنسا في رعايته، بشأن الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، يمثل خطوة هامة نحو تحديد التهديدات في الفضاء، وتوصيفها، وفي نهاية المطاف، وضع قواعد للسلوك المسؤول في الفضاء. وقد أيدت فرنسا هذه المبادرة منذ البداية وتود أن تواصل الإسهام بنشاط في المناقشة التي تجري بشأنها.

وفي هذا الصدد، أرسلت فرنسا مساهمتها الوطنية إلى الأمين العام للأمم المتحدة، عملاً بالولاية الواردة في القرار. ويدعو القرار 36/75 الدول أيضاً إلى عرض سياساتها بشأن الفضاء على مؤتمر نزع السلاح. وهذا تدبير مهم يهدف إلى تحسين شفافية الأنشطة الفضائية فضلاً عن الحد في أثناء ذلك من خطر ارتكاب أخطاء في التقدير أو الحساب. ولذلك نود أن نغتنم الفرصة التي يتيحها إدراج البند 7، المتعلق بالشفافية، في جدول أعمال المؤتمر اليوم لكي نعرض الخطوط العريضة لاستراتيجيتنا بشأن الدفاع الفضائي.

وبناء على طلب رئيس الجمهورية، وضعت وزارة القوات المسلحة استراتيجية وطنية جديدة للدفاع الفضائي بغية مراعاة الحقائق المتغيرة للبيئة الفضائية والتهديدات المتزايدة لأصولنا الفضائية، التي تشكل قدرات أساسية للحياة اليومية لمواطنينا واقتصاداتنا. ونشرت الاستراتيجية في 25 تموز/يوليه 2019 وهي متاحة للتنزيل باللغتين الفرنسية والإنكليزية على موقع الوزارة. وتؤكد استراتيجية الدفاع الفضائي من جديد الطابع الأساسي للسواتل لأمننا، وكذلك لاقتصادنا. وتحيط هذه الاستراتيجية علماً بازدياد حدة المنافسة الاستراتيجية والاقتصادية والصناعية بين الدول وظهور طائفة واسعة من التهديدات تتجاوز التهديدات الحركية التقليدية، وكلها تجعل الفضاء بيئة للتنافس والمواجهة عرضة لمخاطر التصعيد. ومن الواضح أنه منذ نشر الاستراتيجية قبل عامين، أصبحت البيئة الاستراتيجية والعملياتية في الفضاء أكثر قسوة، مع تزايد أعداد الأحداث غير الودية والغامضة، التي كان بعضها - مثل المحاولات غير المعلنة للاقترب من الأقمار الصناعية - استفزازياً أو مثيراً للقلق، على أي حال، بالنسبة للاستقرار الاستراتيجي.

وهناك إطار قانوني دولي للفضاء يضمن حرية الاستكشاف والوصول إليه واستخدامه في الأغراض السلمية. ومن الضروري أن نحافظ على ذلك الإطار وأن نضمن للجميع حرية الوصول إلى الفضاء. وتمتثل استراتيجيتنا لهذه المبادئ الأساسية. وهي لا تشكك في احترام المبادئ الأساسية لقانون الفضاء التي تؤيدها فرنسا، لا سيما مبادئ معاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967. علاوة على ذلك، فإنها تمتثل لجميع القوانين الدولية المعمول بها، بما في ذلك، على وجه الخصوص، ميثاق الأمم المتحدة، الذي ينطبق تمام الانطباق على الفضاء.

ولذلك، تهدف استراتيجية الدفاع الفضائي، وفقاً للقانون الدولي، إلى توفير القدرة والاستجابة التنظيمية والعملياتية والدبلوماسية لهذا السياق الاستراتيجي الجديد، من خلال نهج يقوم على التعاون الدولي، من أجل حماية حريتنا في العمل والوصول إلى الفضاء والدفاع عنها على نحو أكثر فعالية، وتمتين استقلالنا الاستراتيجي.

ويتمثل هدفها الأول في تطوير قدراتنا الاستخباراتية الاستراتيجية العسكرية وقدراتنا على دعم العمليات، والحفاظ عليها وتحسينها، مع توطيد قدرتنا على فهم النشاط ورصده باستمرار في جميع المدارات التي تهمنا بطريقة مستقلة. ونعتمد أيضاً أن نجهز أنفسنا، بحلول عام 2030، بقدرة دفاعية فعالة، في إطار استراتيجية للدفاع عن النفس، من أجل حماية السوائل التي تسهم في تحقيق مصالحنا الوطنية، لننتهي من يعتزم العدوان عن عزمه، ولتكون لدينا القدرة، إذا اقتضى الأمر، على الدفاع عن مصالحنا بطريقة مناسبة ومتناسبة، في امتثال صارم للقانون الدولي العام، وعلى وجه الخصوص، لميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك المادة 51 منه المتعلقة بالحق في الدفاع عن النفس. ومن الناحية العملية، لدينا بالفعل قدراتنا الخاصة لرصد الفضاء، وذلك بفضل رادارات المكتب الوطني الفرنسي لدراسات وأبحاث الفضاء الجوي وشبكة التلسكوبات التابعة لمجموعة آريان. وتوخياً لأشد درجات الوضوح، فإن التدمير الحركي والميكانيكي للسوائل من شأنه أن يولد خطراً، ولذلك فإننا نعارضه بشدة. والواقع أن استراتيجيتنا تقترح معياراً يحظر الخلق الطوعي لحطام يُعمر فترة طويلة.

والهدف الثاني هو مواصلة إعادة تنظيم دفاعنا الفضائي داخلياً، وفي أيلول/سبتمبر 2019، أنشأنا نقطة قيادة واحدة تجمع مهارات القوات المسلحة لدعم استراتيجية الدفاع الفضائي في جميع المجالات. ويبلغ عدد أفرادها حالياً 30 شخصاً.

والهدف الثالث هو الاستفادة من الفرص التي يتيحها "الفضاء الجديد" والمساهمة فيها. ويجب أن نبني ونعزز استقلالنا الاستراتيجي من خلال استغلال الإمكانيات التي يتيحها "الفضاء الجديد" وإعادة اختراع نموذجنا الصناعي.

رابعاً، نود أن نعطي الأولوية للتعاون، وخصوصاً التعاون الدولي، كعنصر أساسي في توطيد استقلالنا الاستراتيجي. وسيشمل ذلك توسيع التعاون مع شركائنا وحلفائنا في مجال العمليات الفضائية والانفتاح على شراكات جديدة. وتتمتع فرنسا بثروة من الخبرات في مجال التعاون الثنائي في أوروبا، حيث تتقاسم قدرات رصد الأرض والاتصالات الساتلية. وفي الواقع فإن التعاون داخل الاتحاد الأوروبي بشأن البرامج المدنية التي تشمل عناصر أمنية يقع في صميم سياستنا الفضائية. وستكون الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي، التي ستبدأ في كانون الثاني/يناير 2022، فرصة للحفاظ على طموحاتنا في مجال الفضاء على مستوى عال.

وتشكل الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تعزيز هذين المبدأين جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيتنا. وستواصل فرنسا الاضطلاع بدور كامل في وضع لوائح عملية وفعالة وقابلة للتطبيق فوراً في البيئة الفضائية. ويتطلب ذلك، أولاً وقبل كل شيء، بذل جهد خاص لوضع معايير للسلوك المسؤول لضمان الاستقرار الاستراتيجي وتجنب احتمال حدوث سوء تفاهم أو تصعيد. ونحن على استعداد للعمل مع جميع الدول المهمة. وهذا هو الهدف من قرار الجمعية العامة 36/75 الذي نؤيده. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون إحدى أولوياتنا الجماعية هي فرض حظر على التدمير المتعمد للسوائل الذي يولد خطراً يعمر لفترة طويلة يمكن أن يجعل الوصول إلى الفضاء أكثر صعوبة، لأنه يمثل مخاطرة كبيرة على البيئة الفضائية.

وكما أكد وزير القوات المسلحة، فإننا بالتأكيد لا نشترك في سباق تسلح. وتتمثل أولويتنا في مواصلة جهودنا الدبلوماسية، لا سيما مع شركائنا الأوروبيين، ولكن أيضاً على نطاق أوسع، مع جميع الدول المهمة، لضمان استخدام الفضاء للأغراض السلمية. وننشرها لاستراتيجيتها للدفاع الفضائي، التي عرضتها على مؤتمر نزع السلاح اليوم، بذلت فرنسا جهداً غير مسبوق لتعزيز الشفافية. وهكذا فإنها مستمرة في أن تكون قدوة، قولاً وفعلاً.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثلة فرنسا على بيانها وأعطي الكلمة الآن لسفير الصين.

السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالصينية): بادئ ذي بدء، السيدة الرئيسة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأنضم إليك مرحباً ترحيباً حاراً بسفيري نيجيريا وأوكرانيا في منصبيهما، وأنطلع إلى التواصل والتعاون النشطين معهما في المؤتمر.

السيدة الرئيسة، الشفافية في مجال التسلح مفهوم من مفاهيم تحديد الأسلحة أيدته الجمعية العامة وشجعت عليه بعد انتهاء الحرب الباردة. وقتذاك، شهدت البيئة الأمنية الدولية، التي اتسمت أساساً بالمواجهة بين منظمة حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو، تخفيفاً عميقاً لحدة التوتر. ويتوقع عموم أعضاء الأمم المتحدة من القوى العظمى أن تتخلى عن عقلية الحرب الباردة وأن تعزز الثقة الاستراتيجية المتبادلة وتشجع نزع السلاح النووي الثنائي وأن تنهض بالسلام والأمن والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي.

وخلال العقود الثلاثة الماضية، حدثت سلسلة من التغييرات الهامة في الحالة السياسية والأمنية الدولية والإقليمية. وكان الحفاظ على الأمن الاستراتيجي العالمي وإشاعة السلام والاستقرار الدوليين يعكسان دائماً الإرادة الشعبية للمجتمع الدولي. ومع ذلك، فإن أشباح الحرب الباردة لا تزال قائمة، ولا تزال عقلية ذلك الوقت هي العقلية الأساسية لفرادى البلدان في فهمها للعالم وفي تعاملها مع العلاقات الدولية.

وفي مواجهة الوضع الجديد، فضلاً عن حقبة جديدة، كما أشار مستشار الدولة ووزير الخارجية وانغ يي في خطابه عبر الفيديو أمام المؤتمر في الشهر الماضي، ينبغي لجميع البلدان أن تسعى بنشاط إلى تحقيق مفهوم مشترك وشامل وتعاوني ومستدام للأمن، وأن تقاوم بحزم عقلية الحرب الباردة وألعاب المحصلة الصفرية، وأن تتخلى عن الاستثنائية والمعايير المزدوجة، وأن تعمل من أجل تحقيق الأمن المشترك والعالمي والدائم.

وعندما نعود بنظرنا إلى الماضي ونتطلع قدماً إلى المستقبل، من المفيد أن تبحث الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح وأن تستكشف بجدية كيفية مواصلة ممارسة الشفافية في مجال التسلح في النظام الدولي لتحديد الأسلحة وكيف يمكن أن تصبح وسيلة دائمة ومفيدة لتعزيز وصون السلم والأمن الدوليين.

وبادئ ذي بدء، لا بد من الإشارة إلى أن الشفافية ليست غاية في حد ذاتها، بل هي إحدى الوسائل لتعزيز الثقة وتجنب سوء التقدير وتخفيف حدة التوتر. والشفافية ليست لعبة نلعبها في فراغ، وهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبيئة الأمنية الدولية، والاستراتيجيات الأمنية للبلدان، والعلاقات الأمنية بين البلدان. وبما أن الظروف والسياسات ومواطن القوة الوطنية تختلف اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر، لذا لا توجد معايير ومتطلبات عالمية للشفافية قابلة للتطبيق على نسق واحد. وسواء على الصعيد العالمي أو الإقليمي، فإن تدابير الشفافية المعقولة والممكنة هي وحدها التي يمكن أن تكون واقعية ومفيدة بطريقة دائمة.

ثانياً، الشفافية لا تجلب بالضرورة السلام والأمن. بل يجب أن تستند إلى مبدأ الأمن غير المنقوص لجميع البلدان وأن تنهض على أساس مستقل وطوعي. وبموجب ميثاق الأمم المتحدة، يحق للدول الأعضاء امتلاك قدرات دفاعية عسكرية والحفاظ عليها بما يتناسب مع احتياجاتها المشروعة للدفاع عن النفس. ولا ينبغي أن ينتقص أي نظام للشفافية من حقوق الدول المذكورة آنفاً أو يقوضها، كما ينبغي ألا يمس بمصالحها الأمنية المشروعة. ولا ينبغي لأي بلد، كبيراً كان أم صغيراً، أن يفرض الشفافية فرضاً يضر بالآخرين، كما لا ينبغي أن يقبل بالشفافية التي تسلب الأمن.

ثالثاً، تتطلب الشفافية التعاون؛ ومن الصعب تحقيق ذلك بالمواجهة. ومن الشروط الأساسية الهامة للشفافية أن يكون لدى البلدان أساس كاف للثقة المتبادلة واحترام للشواغل الأمنية لكل منها. فإذا انقضى وجود هذا الشرط الأساسي، أو لم يُعَ الاحترام، فإن "الشفافية" تصبح مناقفة ولا معنى لها، ويمكن أن تصبح أداة للأقوياء للتمتر على الضعفاء. ومن ناحية أخرى، من الواضح أن الدعوة إلى التنافس الاستراتيجي بين القوى الكبرى والإصرار على النظر إلى البلدان الأخرى كخصوم وأعداء وهميين لا يساعد

على جعل الخصوم أكثر شفافية. وأخشى أن هذه حقيقة يمكن حتى لعلماء النفس تفسيرها؛ فليس هناك ضرورة لسؤال خبراء تحديد الأسلحة عنها.

السيدة الرئيسة، ترى الصين أن مناقشات مؤتمر نزع السلاح وعمله الموضوعي بشأن موضوع الشفافية في مجال التسلح ينبغي أن تولكب العصر، وأن تستند إلى حقائق الأمن الدولي، وأن تحترم احتراماً تاماً الشواغل الأمنية والمقترحات المعقولة للدول الأعضاء، وأن تبذل جهوداً جديدة لمواصلة استكشاف مسألة الشفافية في مجال التسلح على أساس العمل السابق الذي تم الاضطلاع به في إطار الأمم المتحدة.

والوفد الصيني على استعداد للمشاركة بنشاط في هذا العمل الهام.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفير الصين على بيانه. أعطي الكلمة الآن لمندوبة أستراليا الموقرة.

السيدة هيل (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، السيدة الرئيسة، على عقد هذه الجلسة اليوم. وأود أن ينضم وفدي إلى الوفود الأخرى للترحيب بسفيري نيجيريا وأوكرانيا الموقرين.

وترحب أستراليا بفرصة إجراء مناقشة اليوم بشأن البند 7 من جدول الأعمال عن "الشفافية في مجال التسلح". ونعتقد أن من المهم أن يشارك مؤتمر نزع السلاح في مناقشات عن الشفافية، سواء كانت تتعلق بالأسلحة التقليدية أو المسائل النووية أو البيولوجية أو الفضائية أو غيرها من المسائل ذات الصلة بالأمن الدولي.

السيدة الرئيسة، لقد ذكرت في ملاحظاتي الوطنية العمل الهام الذي تقوم به مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح بشأن مسألة الشفافية، وكذلك فعل سفيرا اليابان ونيجيريا الموقران. وتود أستراليا أيضاً أن تسلط الضوء على هذا العمل.

إن المبادرة تعتبر مبدأ الشفافية، مثل مبدأي استحالة العودة إلى الوراء والتحقق، مبدأ لا غنى عنه لنزع السلاح النووي. والسبب في ذلك بسيط: فزيادة الشفافية تبني الثقة والائتمان على الصعيدين الإقليمي والدولي، الأمر الذي يمكن بدوره أن يرسى أرضية مشتركة للحوار والتفاوض. ونود أن نرى نتائج قوية بشأن الشفافية في المؤتمر المقبل لاستعراض معاهدة عدم الانتشار.

وكما هو مبين في ورقات العمل المقدمة من مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، قدمت هذه الأخيرة عدداً من المقترحات في هذا الصدد، بما في ذلك اقتراحات بأن تقدم جميع الدول الأطراف تقارير تتضمن معلومات دقيقة وحديثة وتامة عن الوفاء بواجباتها والتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار؛ وأن تعمل الدول الحائزة للأسلحة النووية على تحسين شفافية المعلومات المتعلقة بأسلحتها النووية دون المساس بأمنها القومي، وأن تواصل جهودها للتوصل إلى اتفاق على نموذج تقرير موحد؛ وأن تخصص اللجان التحضيرية المقبلة في مؤتمرات الاستعراض وقتاً لمناقشة التقارير المقدمة من جميع الدول الأطراف؛ وأن تخصص دورة واحدة على الأقل للجنة التحضيرية في دورة الاستعراض وقتاً محدداً لمناقشة تقارير الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وعلى نطاق أوسع، بالنظر إلى منافع الشفافية، تشجع أستراليا بقوة الدول على مواصلة إتاحة المعلومات عن سياساتها الأمنية، بما في ذلك من خلال الإدلاء ببيانات في هذا المؤتمر، مثل البيانات التي استمعنا إليها اليوم. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر فرنسا على إطلاعنا على سياستها المتعلقة بالأمن الفضائي بما يتفق مع قرار الجمعية العامة 36/75. ومع تزايد الازدحام في الفضاء والتنازع عليه، نرى أن من المهم أن تعرض الدول مبادئ الشفافية الناعمة لسياساتها المتعلقة بالأمن الفضائي.

وفي خطة أستراليا للتحديث الاستراتيجي الدفاعي وهيكل القوة، التي صدرت في عام 2020، أعلنت الحكومة الأسترالية عن خططها للاستثمار في القدرات الفضائية الدفاعية على مدى العقد المقبل. وتعمل قواتنا الدفاعية عن كثب مع الشركاء الدوليين ووكالة الفضاء الأسترالية وقطاع الصناعة الأسترالية لتغيير الطريقة التي تعمل بها قوة الدفاع الأسترالية في الفضاء، بما في ذلك فيما يتعلق بالاتصالات الساتلية، والوعي بالمجال الفضائي، والملاحة والتوقيت الدقيقين، والمراقبة والاستطلاع في المجال الاستخباراتي. وتأكيذاً لهذه المسألة، تعمل أستراليا حالياً على وضع سياسة جديدة لأمن الفضاء الدفاعي، ونتطلع إلى عرضها في مؤتمر نزع السلاح في العام المقبل. ونشجع الآخرين على أن يحذوا حذونا في هذا الأمر.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مندوبة أستراليا على بيانها وأعطي الكلمة الآن لمندوب الفلبين الموقر.

السيد دومينغو (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، باسم الفلبين، أود أن أعرب عن التقدير لقيادتك لهذا المؤتمر. كما ننضم إلى هذا المؤتمر للترحيب بالسفيرين الجديدين لنيجيريا وأوكرانيا. وأسوة بسفير الهند، ننضم إلى زملائنا من ميانمار في تكريم ذكرى سفير ميانمار السابق الموقر، السيد ثان.

وأود كذلك أن أردد ما قاله زميلنا من روسيا وآخرون لأعرب عن التعازي لصحايا الفيضانات الأخيرة في العديد من المناطق. والفلبين، بصفتها نصيرة للحد من مخاطر الكوارث، تشدد على ضرورة التعاون الدولي لتعزيز قدراتنا على "إعادة البناء على نحو أفضل".

وتأخذ الفلبين الكلمة لتضم صوتها إلى أصوات المثابرين على المطالبة بتحقيق مزيد من الشفافية في مجال التسلح، وهي مبدأ أساسي في جميع الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى نزع السلاح وعدم الانتشار. ونحن نعطي الأهمية الواجبة للالتزامات الدول الأعضاء والدول الأطراف بالشفافية بموجب جميع قرارات الجمعية العامة وصكوك نزع السلاح ذات الصلة، بما في ذلك معاهدة تجارة الأسلحة، والاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية، واتفاقية الألغام الأرضية المضادة للأفراد، والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة.

وخلال جهودنا الرامية إلى تحصين هيكل نزع السلاح الإنساني للمستقبل، فإننا نشترك بنشاط في مناقشات للتصدي لخطر منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل أو في نطاق الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وأحد عناصر الإطار المعياري والعملي الذي حددناه في ورقتنا الوطنية وورقة العمل المشتركة مع خمس دول أخرى هو عنصر الشفافية في تطوير منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل وغيرها من منظومات الأسلحة المتقدمة.

وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية، سعيًا جاهدين لتقديم تقارير عن تدابير بناء الثقة. ونسلم بقيمة هذه الأداة وغيرها من تدابير بناء الثقة الطوعية في تعزيز الشفافية، حتى في الوقت الذي لا تزال فيه المناقشات جارية بشأن الرصد والتقييم والتحقق المؤسسيين. ونؤكد أيضاً على أهمية الشفافية في الأنشطة الفضائية، لأنها تسهم في تعزيز الأمن الفضائي.

والشفافية، علاوة على استحالة العودة إلى الوراء والتحقق، مبادئ أساسية لنزع السلاح النووي بموجب معاهدة عدم الانتشار. والشفافية ضرورية لبناء الثقة، ولذلك فإنها تسهم في الجهود الرامية إلى الحد من المخاطر النووية.

وعملت الفلبين باستمرار مع زملائنا الأعضاء في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح لإعلاء شأن هذا المبدأ. وكما ذكرت أنت شخصياً، السيدة الرئيسة، وزملاؤنا من اليابان ونيجيريا وأستراليا، فإن المبادرة دأبت على تقديم ورقات عمل بشأن الشفافية إلى عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك في الدورة الحالية.

ونذكّر بالإجراءين 20 و 21 من الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام 2010، التي تم التفاوض بشأنها في ظل رئاسة الفلبين. وهذان الإجراءان يلزمان هذه الدول الأطراف بتقديم تقارير منتظمة عن الشفافية، ويشجعان، كتدبير لبناء الثقة، جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الاتفاق على شكل موحد للتقارير. ونشجع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على اعتماد الشكل الموحد للتقارير الذي أوصت به مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح. ونشجع أيضاً الدول الحائزة للأسلحة النووية على إجراء مشاورات بشأن صياغة تقاريرها الوطنية، وعلى زيادة شرح وتبادل المعلومات عن المسائل التي تغطيها تقاريرها. وننتهي على الذين فعلوا ذلك بالفعل.

ونشجع الدول الأطراف، سوية مع الأعضاء الآخرين في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، على تخصيص وقت للمناقشات التفاعلية في المؤتمرات الاستعراضية وفي اللجان التحضيرية على السواء، وعلى تقديم تقارير وطنية منتظمة بتواتر محدد.

وأخيراً، نحث هذا المؤتمر على تعزيز مبدأ الشفافية في جميع العمليات المتعددة الأطراف فيما نحن نعمل من أجل نزع السلاح وعدم الانتشار في جميع المجالات.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مندوب الفلبين على بيانه وأعطي الكلمة الآن لسفير هولندا.

السيد غابرييلس (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، اسمحي لي أن أبدأ بالترحيب بزميلينا الجديدين من نيجيريا وأوكرانيا؛ ويتطلع وفدي حقا إلى العمل معهما في المستقبل.

السيدة الرئيسة، أود أن أشرك على تنظيم جلسة عامة منفصلة لمؤتمر نزع السلاح بشأن البند 7 من جدول الأعمال، الشفافية في مجال التسلح. فهولندا تولي أهمية كبيرة لهذا الموضوع.

واسمحي لي أن أسلط الضوء على بعض المنظورات الوطنية بشأن موضوع الشفافية في مجال التسلح، بما في ذلك بعض الأنشطة التي تضطلع بها مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح. إن إحراز تقدم في نزع السلاح وبناء الثقة أمران حيويان لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وثمة اعتراف منذ زمن بعيد بالشفافية في مجال التسلح باعتبارها نقطة انطلاق مهمة لجهود نزع السلاح. ولذلك، من المهم أن يواصل مؤتمر نزع السلاح العمل على هذا الموضوع. وبالنظر إلى العملية العاشرة لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في ضوء جدول أعمالنا، فإن تركيزنا ينصب على نزع السلاح النووي في هذه العملية.

والشفافية ليست مهمة في نزع السلاح النووي فحسب، بل أيضاً في استعراض معاهدة عدم الانتشار وتنفيذها. ومن خلال بناء الثقة والائتمان بين الدول، على الصعيدين الإقليمي والدولي، تساعد زيادة الشفافية على إيجاد أرضية مشتركة للحوار والتفاوض يمكن أن تيسر إجراء المزيد من التخفيضات في الأسلحة النووية، وأن تمضي باتجاه إزالتها تماماً.

وأحرزت عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار بعض التقدم في إعطاء الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن مسؤوليات إضافية لزيادة التزاماتهم المتعلقة بتقديم التقارير والشفافية، كما يتضح من خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام 2010. ومع ذلك، لا توجد آليات محددة للشفافية أو المساءلة فيما يتعلق بالتزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية بنزع السلاح النووي، رغم أنه كان ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية، وفقاً للإجراء 21 من خطة العمل لعام 2010، أن تتفق على شكل موحد للتقارير. ومن الضروري وضع شكل موحد للتقارير لضمان نفس المستوى من الشفافية في تقارير مختلف الدول الحائزة للأسلحة النووية، من ناحية، ولوضع خط أساس لقياس التقدم المحرز، من ناحية أخرى. ولهذا السبب وضعت مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح شكلاً موحداً للتقارير: شكل للدول الحائزة للأسلحة النووية في عام 2012، وآخر للدول غير الحائزة للأسلحة النووية اقترح في عام 2015، وشكل للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على السواء في عام 2017.

علاوة على ذلك، يمكن أن تسهم الجهود الرامية إلى تعزيز تدابير تحقيق الشفافية، بما في ذلك تبادل المعلومات عن المذاهب والاستراتيجيات والقدرات النووية، في تحسين أداء آليات المساءلة، لا سيما عندما تثبت الدول الحائزة للأسلحة النووية تنفيذها لجميع مواد معاهدة عدم الانتشار، وخصوصاً المادة السادسة. وتشمل الشفافية والمعلومات، على سبيل المثال لا الحصر، عدد الرؤوس الحربية النووية ونوعها وحالتها، وعدد وأنواع مركبات الإيصال، وكمية المواد الانشطارية المنتجة لأغراض عسكرية، والتدابير المتخذة للحد من المخاطر، والتدابير المتخذة للحد من دور الأسلحة النووية وأهميتها.

وختاماً، يأمل وفدي أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية تقارير تنفيذ وطنية مستكملة في الفترة التي تسبق المؤتمر العاشر لاستعراض معاهدة عدم الانتشار. ورغم أن هذه التقارير تشكل، بطبيعة الحال، جزءاً من إطار معاهدة عدم الانتشار، فإن وفدي مستعد أيضاً لاستكشاف الكيفية التي يمكن بها لمؤتمر نزع السلاح أن يسهم بصورة أكبر في زيادة الشفافية في ميدان نزع السلاح النووي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفير هولندا على بيانه وأعطي الكلمة الآن لسفير جمهورية كوريا.

السيد ليم سانغ - بيوم (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أرجو أن تسمح لي بأن أؤكد لك مرة أخرى، السيدة الرئيسة، دعم وفدي وتعاون الكاملين. وأنضم أيضاً إلى زملائي الآخرين للترحيب بزميلينا الجديدين، سفيري نيجيريا وأوكرانيا.

وأود أن أكرر بإيجاز موقفنا الوطني من موضوع المناقشة اليوم، الشفافية في مجال التسلح. والأهم من ذلك كله، أننا نتشاطر الرأي القائل بأن الشفافية في مجال التسلح تسهم إسهاماً كبيراً في بناء الثقة والأمن بين الدول. ولذلك كنا من بين مقدمي قرارات الجمعية العامة ذات الصلة المعنونة "الشفافية في مجال التسلح".

ونعتقد، على وجه الخصوص، أن الشفافية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وخارجها هي أحد العناصر الأساسية في النهوض بنزع السلاح النووي وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وفي هذا الصدد، نرحب مرة أخرى بتمديد حكومتي الولايات المتحدة وروسيا للمعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية. والواقع أن تمديد هذه المعاهدة يدل على أنه يمكننا أن نظل متفائلين، حتى في هذه البيئة الأمنية التي يبدو أنها تزداد سوءاً.

ونرحب أيضاً بشروع الولايات المتحدة وروسيا في حوار ثنائي متكامل بشأن الاستقرار الاستراتيجي هذا الأسبوع، كمتابعة فورية للبيان الرئاسي المشترك بشأن الاستراتيجية والاستقرار. ونأمل مخلصين أن يتمكن هذا الحوار من إرساء الأساس لتحديد الأسلحة في المستقبل وتعزيز الشفافية، ليس بين البلدين فحسب، بل أيضاً بالنسبة للعالم بأسره.

علاوة على ذلك، نأمل أن يتسنى زيادة تعزيز الحوار بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وأن تؤدي جهودهم المشتركة إلى نتائج ملموسة يمكن عرضها في المؤتمر المقبل لاستعراض معاهدة عدم الانتشار. وفي هذا الصدد، نقدر الجهود التي بذلتها فرنسا لإطلاع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على المناقشات الجارية بين الأعضاء الخمسة الدائمين، والتي كانت تشمل عقد ندوة على الإنترنت بشأن معاهدة عدم الانتشار وعملية الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن في الشهر الماضي.

وجمهورية كوريا، بصفتها عضواً في مبادرة استكهولم بشأن نزع السلاح النووي، تسلط الضوء مرة أخرى على أهمية الشفافية والحد من المخاطر النووية والتحقق النووي، من بين أمور أخرى، في النهوض بنزع السلاح النووي، وتطلب إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتصرف بروح قيادية في هذا الصدد. وجمهورية كوريا ملتزمة بالبقاء منخرطة في هذه العملية.

الرئيسية (تكلّمت بالإنكليزية): أشكر سفير جمهورية كوريا على بيانه وأعطي الكلمة الآن إلى مندوبة تركيا الموقرة.

السيدة إرتشيليك (تركيا) (عبر وصلة فيديو) (تكلّمت بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، أود أن أنضم إليك للترحيب بسفير نيجيريا وسفيرة أوكرانيا لدى مؤتمر نزع السلاح. وأود أيضاً أن أشارك المتكلمين السابقين في تقديم تعازينا إلى البلدان التي قضى فيها أناسٌ نحبهم خلال الفيضانات المدمرة في أنحاء كثيرة من العالم، وأن أعرب عن تعاطفنا مع جميع المتضررين.

السيدة الرئيسة، اسمحي لي أن أهنئك على توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لك دعم بلدي الكامل في النهوض بأعمال المؤتمر.

إنّ تركيا تعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار والأساس الذي لا غنى عنه للسعي إلى نزع السلاح النووي. وتركيا، بصفتها دولة طرفاً في جميع النظم الرئيسية للصكوك الدولية المتعلقة بعدم الانتشار، لا تزال ملتزمة بالتنفيذ الكامل للمعاهدة وتعزيزها ببركانزها الثلاث.

وتتمثل أولوية تركيا في صون معاهدة عدم الانتشار بصفتها أداة رئيسية لتعزيز السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي والترويج لعالميتها. وحدد مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديداتها لعام 1995 وخطة العمل لعام 2010 الأهداف الرئيسية في إطار الركائز الثلاث. وإن البيئة الأمنية اليوم معقدة ومتقلبة؛ وهذا يتطلب من جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تتعاون في عملها وأن تقدم حلولاً تمكن الدبلوماسية والمفاوضات من تعزيز هدف الشفافية القائم.

وتشاطر تركيا تماماً هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ويجب أن نتقدم نحو تحقيق ذلك الهدف من خلال خطوات عملية وتوافق في الآراء وبمشاركة نشطة من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ويجب أن نضع في اعتبارنا أن معاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي. وهي توفر نهجاً مقنعاً وشاملاً وبناءً نحو إزالة جميع الأسلحة النووية.

وترى تركيا أن هناك حاجة أكبر إلى معلومات أكثر تفصيلاً عن الأسلحة النووية من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل الحد من التوتر وبناء الثقة بين الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. وفي هذا السياق، فإن المعلومات الإضافية عن الأسلحة النووية غير الاستراتيجية ستكون أيضاً تدبيراً هاماً من تدابير بناء الأمن وبناء الثقة، وستسهل إحراز مزيد من التقدم في نزع السلاح النووي.

وستواصل تركيا، بصفتها عضواً في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، الإسهام في تعزيز معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك عن طريق تشجيع تحقيق المزيد من الشفافية. ويختلف توحيد شفافية الترسانات النووية اختلافاً كبيراً بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولا يوجد قانون دولي يلزمها بالكشف عن المعلومات المتعلقة بقواتها النووية أو آلية تستعملها للقيام بذلك. وستواصل مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح تقديم أفكار للمؤتمر المقبل لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك عن طريق الترويج لمزيد من الشفافية. وستروج المبادرة أيضاً للتدابير التي تعزز الركائز الثلاث للمعاهدة لتحسين عملية تنفيذ الالتزامات والواجبات الملزمة قانوناً. وستتضمن ورقة عمل المبادرة التي ستسلم قريباً إلى مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح توصيات بهذا الشأن.

وفي رأينا أن زيادة الشفافية، من خلال بناء الثقة والائتمان، ستساعد في نهاية العام على إيجاد أرضية مشتركة للحوار والمفاوضات التي يمكن أن تيسر إجراء المزيد من التخفيضات في الأسلحة النووية والتقدم نحو الهدف النهائي المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة

الشفافية من شأنها أيضاً أن توفر طمأنينة إضافية لكي تلتزم الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة للأسلحة النووية بتنفيذ التزاماتها بعدم الانتشار بموجب المعاهدة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مندوبة تركيا على بيانها. أعطي الكلمة الآن لمندوب كوبا الموقر.

السيد رودريغيز - هيرانانديز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): السيدة الرئيسة، نود أن نضيف صوتنا إلى أصوات الذين أعربوا عن تعازيهم للبلدان التي وقعت شعوبها ضحية للكوارث الطبيعية وغيرها من الكوارث في جميع أنحاء العالم، وبالطبع لضحايا الجائحة الراهبة التي تعصف بنا.

السيدة الرئيسة، من واجبي أيضاً أن أدين بقوة الهجوم الإرهابي بقنابل المولوتوف على سفارتنا في باريس قبل بضعة ساعات، والذي هو جزء من حملة كراهية، ترافقها دعوات إلى العنف وزعزعة الاستقرار وتوجيه التهديدات والترويج للتلاعب الإعلامي ضد بلدي. ويمكن أن تترتب على كل هذه الأحداث عواقب وخيمة على أمن البعثات والموظفين الدبلوماسيين، على وجه الخصوص، وعلى السلم والأمن الدوليين، بصفة عامة.

وأتمنى في ختام بياني أن تتكلل رئاستك بالنجاح، وأؤكد من جديد التزام كوبا الكامل بجدول أعمال نزع السلاح، لا سيما ولاية هذا المؤتمر.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مندوب كوبا على بيانه، وأعطي الكلمة الآن إلى سفير باكستان.

السيد هاشمي (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، ننضم إلى الآخرين للترحيب بسفيري نيجيريا وأوكرانيا لدى هذا المؤتمر.

إن البند قيد المناقشة اليوم، الشفافية في مجال التسلح، له حتماً خيوط تربطه ببند أخرى من جدول الأعمال فيما يتعلق بمسألة تحديد الأسلحة ونزع السلاح على نطاق أوسع. ومع ذلك، سأقصر ملاحظاتي على أهمية هذا البند وأهمية النظر فيه بعناية من جانب هذه الهيئة بصفته عنصراً أساسياً لتحقيق تقدم، كما هو الحال في الواقع بالنسبة لجميع بنود جدول الأعمال.

واسمحي لي أن أبدأ بخلفية موجزة لبند جدول الأعمال لإضفاء الاتساق على مناقشاتنا. قبل ثلاثة عقود، طُلب إلى مؤتمر نزع السلاح "أن يعالج في أقرب وقت ممكن مسألة الجوانب المترابطة للتكديس المفرط والمزعزع للاستقرار للأسلحة، بما في ذلك الحيازات والمشتريات العسكرية من خلال الإنتاج الوطني، وأن يصوغ وسائل عملية عالمية وغير تمييزية لزيادة الانفتاح والشفافية في هذا المجال".

وكلف مؤتمر نزع السلاح أيضاً "بمعالجة مشاكل الانفتاح والشفافية فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا الرفيعة ذات التطبيقات العسكرية وأسلحة الدمار الشامل، ووضع وسائل عملية لزيادتهما". وكان المنطلق الأساسي لهذا التفكير هو أن زيادة الانفتاح والشفافية في مجال التسلح من شأنها أن تعزز الثقة وتخفف من حدة التوتر، وتوطد دعائم السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، وأن تساهم في وضع ضوابط في مجال الإنتاج العسكري ونقل الأسلحة. وكان محور هذا الاقتراح هو المبدأ القائل بأنه لا ينبغي لدولة واحدة، لا سيما في مناطق التوتر، أن تسعى للوصول إلى مستويات من التسليح لا علاقة لها باحتياجاتها للدفاع عن نفسها.

وعلى الرغم من الأهداف المحددة في إطار هذا البند، فإن معالجة هذا المؤتمر لهذا البند من جدول الأعمال ما برحت أقل من مرضية. وكما أشار آخرون، أنشئت لجنة مخصصة للشفافية والأسلحة

في عام 1993 وعملت حتى عام 1994. ولم يتمكن مؤتمر نزع السلاح منذ ذلك الحين من التوصل إلى اتفاق بشأن إعادة إنشائها.

ومن بين العقبات التي تعترض سبيل ذلك معارضة البعض لأي نظر في أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها والتكنولوجيا المتطورة ذات التطبيقات العسكرية وغيرها من الأسلحة التقليدية المتقدمة عند البحث عن مزيد من العمل في إطار هذا البند. والمفارقة، وفق اقتباسي للتو، أن هذه الأسباب كانت من بين الأسباب التي تشكل الأساس المنطقي لنظر مؤتمر نزع السلاح في هذا البند من جدول الأعمال. ولذلك، فإن البند ما برح يُنظر فيه منذئذ في أغلب الأوقات في اجتماعات غير رسمية أو كان مجرد شاغل مكان مناسب لمناقشة بعض جوانب الأسلحة التقليدية.

ونخرج من هذا التاريخ الموجز للبند ومعالجته باستنتاجين رئيسيين. أولاً، إن الأساس المنطقي لطرح هذا البند على مؤتمر نزع السلاح يبرز أن الشفافية في مجال التسليح كانت ولا تزال وسيلة لتحقيق غاية، وليس غاية في حد ذاتها. ويبقى هدفها النهائي هو السعي إلى فرض ضوابط، وتعزيز الثقة، وتخفيف حدة التوتر، وتسوية المنازعات عن طريق المفاوضات والوساطة على الصعد الإقليمي ودون الإقليمي والعالمي، والمساهمة في تحقيق الهدف الأكبر المتمثل في تحقيق الأمن المتساوي وغير المنقوص للجميع، وتخفيض جميع أنواع الأسلحة بشكل عام.

ثانياً، كان من المتصور أن يستشرف مفهوم الشفافية آفاق المستقبل، وأن يعزز النهج والأدوات غير التمييزية، وأن يركز على التكنولوجيا المتطورة - التي يمكن أن تسمى في مصطلحات اليوم التكنولوجيات الجديدة والناشئة والأسلحة المتطورة - وأن يغطي جوانب من أسلحة الدمار الشامل. وللأسف، فإن النهج التي اتبعت إزاء المسائل المتصلة بهذا البند اختطت مساراً خارج موضوع البند. واستمر تجاهل المبادئ الرئيسية والأساس المنطقي لهذا البند خدمة للمصلحة الذاتية للقلة. وبدلاً من وضع وسائل عالمية وغير تمييزية لزيادة الانفتاح والشفافية، وفق النص الأصلي للقرار الصادر في عام 1991، ما زلنا نشهد العكس تماماً. ومن بين قائمة الشواغل، يظهر مستوى وحجم النفقات العسكرية العالمية بشكل بارز.

ووفقاً لمعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، شهد العام الماضي زيادة بنسبة 2,6 في المائة في الإنفاق العسكري العالمي، في حين تقلص الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة تزيد عن 4 في المائة. وشهد الإنفاق العالمي والعسكري كحصة من الناتج المحلي الإجمالي أكبر ارتفاع على مستوى سنوي منذ أكثر من عقد من الزمان. وليس من المستغرب أن يعود الفضل في ذلك إلى بعض البلدان الكبيرة والقوية. ولا تزال هناك شواغل خطيرة بشأن تزايد عمليات نقل الأسلحة العادية والأسلحة المتطورة، لا سيما في المناطق المضطربة، مما لا يتسق وضرورات صون السلام والأمن والاستقرار.

وبالمثل، لا يزال الغموض يكتنف معايير تطبيق نقل الأسلحة. ولا تزال سياسات الكيل بمكيالين قائمة، وشهدت بلدان جنوب آسيا استخفافاً بالمبادئ العالمية لاعتبارات استراتيجية وتجارية. ويجب سد الفجوة الأخذة في الاتساع بين مناصرة المعايير العالمية والسلوك الفعلي في مجال نقل الأسلحة.

وعلى الرغم من أفعال الإغفال والاقتراف الصارخة هذه، كانت هناك بعض النقاط المضيئة في سياق هذا البند خارج مؤتمر نزع السلاح. ورغم أن أجزاء من آلية الأمم المتحدة، مثل المبادئ التوجيهية التي وضعتها هيئة نزع السلاح وسجل الأسلحة التقليدية، لم تخل من أوجه قصور، فإنها أسهمت مساهمة إيجابية. ولكن للأسف، لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح من إحراز درجات جيدة.

وهذا يقودني إلى نقطتي الأخيرة، أي وضع سياق لأعمالنا المتعلقة بهذا البند اليوم في ضوء المبادئ الأصلية، ووسطنا ومتطلباتنا المعاصرة. ونحن نعلم أن منظومات الأسلحة الجديدة، الاستراتيجية والتقليدية على السواء، لا تزال تتحسن وتتطور وتنتشر في أنحاء عدة من العالم. ولا يزال يجري إدخال شبكات

القذائف المضادة للقذائف التسيارية والأسلحة المضادة للسوائل وغيرها من المنظومات الاستراتيجية المتطورة، من بين منظومات أخرى. وتتزايد الاتجاهات المثيرة للقلق مثل تسليح الفضاء الخارجي، والأسلحة السيبرانية، وإنتاج أسلحة تقليدية متطورة ذات قدرة تدميرية مساوية لأسلحة الدمار الشامل. وقد أدى إدماج النكاه الاصطناعي في الأسلحة إلى إنتاج فئة فريدة من نوعها وجديدة من الأسلحة في شكل منظومات أسلحة فتاكة ذاتية التشغيل، مع ما يرافقها من شواغل متعددة الأوجه. كما شوهدت أدلة على الصلات بين هذه الاتجاهات المقلقة واستمرار الاعتماد على الأسلحة النووية ومواصلة تطويرها. وهذه التطورات تزعزع الاستقرار بشكل خطير وتترتب عليها آثار خطيرة على السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. كما تشير إلى نفس المجالات التي يجب أن تركز عليها الشفافية والأسلحة في عالم اليوم.

وعلى عكس ما قد سمعه البعض، من الواضح أن القصد الأصلي من طرح البند على هذه الهيئة لم يكن أبداً قصر مناقشات الشفافية على سجل الأمم المتحدة وحده وما يحيط به من خلافات دائمة. بل من الواضح أن القصد كان تحديد وسائل جديدة عالمية وغير تمييزية، من شأنها أن تؤدي إلى وضع حد للتراكم المزعزع للاستقرار لجميع الأسلحة - التقليدية، والأسلحة ذات التكنولوجيا المتطورة وأسلحة الدمار الشامل.

ونظراً لهذه التطورات والاتجاهات المقلقة، فقد حان الوقت لكي تفحص هذه الهيئة إجراءاتها، وأن تعيد النظر في النهج الحالية، وأن تلتزم من جديد بالمهام الأصلية الموكلة إليها في إطار هذا البند من جدول الأعمال، وأن تسعى إلى تطوير وسائل وأدوات وآليات جديدة لتعزيز الشفافية في جميع أشكال الأسلحة ووسائل إيصالها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفير الباكستان على بيانه وأعطي الكلمة الآن لمندوبة جمهورية فنزويلا البوليفارية الموقرة.

السيدة ميندوزا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): السيدة الرئيسة، باسم جمهورية فنزويلا البوليفارية، نرحب ترحيباً حاراً بالسفراء الجدد. ونعتزم هذه الفرصة لتنضم إلى مندوب روسيا الموقر لنعرب عن التعازي للبلدان التي تضررت مؤخراً من الكوارث الطبيعية. ونعرب عن دعمنا التام لشعب كوبا وحكومتها وتضامناً معها نظراً للحملات الجارية التي تستهدف تشويه سمعة حكومتها ونظامها السياسي.

وفنزويلا ملتزمة التزاماً حازماً بمكافحة جميع أشكال الأعمال الإرهابية، بغض النظر عن دوافعها وأهدافها، ولذلك فهي ترفض بشدة جميع مظاهر الإرهاب، بما في ذلك إرهاب الدولة.

وتشكل الانتهاكات المنهجية لميثاق الأمم المتحدة تهديداً للسلم والأمن الدوليين. كما أن بلدي كان ضحية لهجمات على عدد من بعثاته الدبلوماسية وقنصلياته، مما يتعارض مع الدبلوماسية ومبدأ تعددية الأطراف. وترى فنزويلا أن مكافحة الإرهاب يجب أن تكون مخلصه وحازم وشفافة، استناداً إلى مبدأ التعاون المتبادل، وطبقاً للتشريعات الوطنية والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

واسترشاداً بروح جديدة ومبتكرة لمبدأ تعددية الأطراف، يجب أن نجد حلولاً جديدة ومبتكرة بنفس القدر للتحديات التي تواجهها البشرية اليوم. فما زالت قضايا عدم المساواة والفقر وخطر أسلحة الدمار الشامل وتغير المناخ والتدمير البيئي معلقة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مندوبة جمهورية فنزويلا البوليفارية على بيانها. الزملاء الموقرون، أتينا الآن إلى نهاية قائمة المتكلمين. هل يود أي مندوب آخر أن يأخذ الكلمة؟ لا يبدو الأمر كذلك. وبذلك ننهي أعمالنا لهذا اليوم.

رفعت الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة 11/50 صباحاً.